قد تم تجاوزها في الايام الاخيرة في ما يتعلق بقانون الانتخاب، وخصوصاً الشق المذهبي في الصوت التفضيلي، قائلاً: «لو قامت الساعة لن أقبل بجعل لبنان طائفياً. انظروا الى ماذا يجري في المنطقة. نحن نشهد ما يمكن وصفه ببداية تقسيمها، فهل نمعن ببلدنا ونسير في هذا المسار؟». وتحدث بري عن إعادة طرح بعض الافرقاء موضوع مجلس الشيوخ ونقل عدد من مقاعد مجلس النواب وتعديل الدستور في ما يتعلق بالمناصفة، فأعاد التأكيد أن «العرض الذي كان قدّمه حتى 15 أيار التغى ولا عودة اليه». وذكّر بأنه كان أول من طرح موضوع مجلس الشيوخ منذ لقائه البطريرك الماروني في الفاتيكان، ثم في طاولة الحوار برئاسة الرئيس السابق ميشال سليمان في قصر بعبدا، ثم في طاولة الحوار في عين التينة. وعرض لتلك المرحلة بالقول إنه «فسّر الدستور على نحو يجعل مجلس الشيوخ وطنياً كما مجلس نواب وطني لاطائفي بالإصرار على المناصفة». وأضاف: «ذهبت بالتفسير على نحو يتزامن فيه استحداث مجلس للشيوخ وفق الأرثوذكسي مع قانون انتخاب وطني. ومن باب الحرص عليها، اعتبرت أن كلمة وطني تعني المناصفة». ثم تحدث عن الطروحات التي رافقت وضع قانون الانتخاب، فأشار الى أنه أبلغ النائب جورج عدوان في حضور الرئيس سعد الحريري موافقته على النسبية بـ6 أو 10 أو 11 أو 12 أو 13 دائرة، وأنه رفض اقتراح الـ15 دائرة قبل أن يعود ويوافق عليه، «بعد ما تحقق من هذا الاقتراح. إلا أنهم الآن يعودون الى طرح ما كنت قد تجاوزته بالنسبة الى نقل المقاعد وتثبيت المناصفة في الدستور التي هي مثبتة في الأصل ولا تحتاج الى ما يثبتها».

على مقلب تيار المستقبل، أملت الكتلة أمس، إثر اجتماعها، استكمال الجهود «لإنجاز الصيغة القانونية الكاملة لمشروع القانون الجديد وإقرارها في مجلس الوزراء، ثم إحالة المشروع الى مجلس النواب». وغمزت من قناة المنادين بالطائفية بالقول: «إن المسألة الأساسية في عملية إقرار النظام الجديد للانتخابات وتطبيقه تبقى وتكمن في أهمية الاستمرار في الاستناد الى اتفاق الطائف والاحترام الكامل للدستور ببنودهما كافة، والمستندين الى ركيزة العيش المشترك والواحد، بعيداً عن التقوقع الطائفي والمذهبي». من جهته، أطلق النائب محمد قباني، في مؤتمر صحافي عقده أمس في ساحة النجمة، «صرخة من أجل لبنان الوطن»، واصفاً القانون الأرثوذكسي بـ«مشروع لفيدرالية طائفية مذهبية رسمية لا بد أن تؤدي إلى تقسيم لبنان. وبعد فشل هذا المشروع استمر النافخون في النار المذهبية بصورة غير مباشرة من خلال النسبية والتأهيلي على الأساس الطائفي»، ليأتي بعدها مشروع مجلس الشيوخ «على أن يرافقه تثبيت المناصفة في مجلس النواب بنص دستوري، ما يعني تأبيد الطائفية في لبنان». أضاف قباني: «هذه الطروحات الشعبوية بكل وضوح تضرّ بالطوائف التي يدّعي البعض الدفاع عنها. أوقفوا المتاجرة بالنعرات الطائفية قبل أن تحرق الجميع، وبلا مجلس شيوخ الآن، لعل الزمن يعالج مسألة الموتورين وتجار الطائفية». ووجّه تحية إلى الرئيس نبيه بري الذي «رفض تأبيد المناصفة في مجلس النواب بنص دستوري بعد إنشاء مجلس الشيوخ».

ابراهيم الأمين

انتَظروا واشنطن... فهي الخصم والحكم!

لا مأساة تفوق مأساة الإعلام السعودي ـ الإماراتي في نوع الاتهامات المسوقة ضد قطر، إلا مأساة «الجزيرة» التي تنقل مراسلتها في واشنطن، عن مصادر مجهولة، أن تغريدات الرئيس الاميركي دونالد ترامب ـ المعبّرة عن موافقة على ما تقوم به الرياض وأبو ظبي ـ موقف شخصي ولا تعكس موقف الادارة الاميركية.

بين المأساتين، فإن جمهور العاملين أو المتعاطفين أو المنتفعين من الدول المتنازعة يقف مدهوشاً إزاء ما يحصل، ثم يظهر سلوك غير مسبوق عند أبناء الخليج، الذين يصفون ما يجري بأنه زلزال لم يعرفه العرب قبلاً. وكأن ما يحصل في الدول العربية منذ سنوات طويلة لا يسمّى حدثاً. وفي لحظة القسوة هذه، يخرج عرب غاضبون أو متضررون من سياسات دول الخليج، فيطلقون تعليقات وتوصيفات كأن ما يجري هناك يجري في مكان بعيد من العالم، أو أن ما يحصل لا يهمهم. أما الغلاة من الشامتين، فيصل الأمر بهم حدّ تمنّي اشتعال النيران في كل آبار النفط والغاز.

> **جديد لوائح الاتهام المتبادلة بين دول الخليج المتنازعة آت هذه المرة أيضاً... من الغرب**

دبلوماسية أهل الصحراء مغلقة، فاتحة الباب أمام نقاش تعرضه وسائل الاعلام التابعة للدول المتنازعة. وهو نقاش قد يعطي الانطباع الخاطئ، لأن من قرر معاقبة قطر، لا يقف عند طبيعة الاتهامات الموجهة اليها. لكن القيّمين على إعلام المتنازعين ليسوا أصحاب مخيّلة خصبة، بل هم فقراء العقل والإبداع. الموقف عندهم يكون على شاكلة عبارات من زمن البطولات الفارغة مثل القول «طفح الكيل... بلغ السيل الزبى ... الانصياع أو العزلة». أما اللائحة الاتهامية، فتتحول الى أحجية يصعب حلها، مثل القول إن مشكلة قطر تكمن في توافقها مع إيران ودعم حماس وحزب الله والحوثيين، ثم إنها في الوقت نفسه تدعم القاعدة وجبهة النصرة وداعش وطالبان، وهي أيضاً، تتواصل مع العدو الصهيوني... ما أحلى العبارة الأخيرة عندما ترد على لسان شخصيات من دائرة الحكم في دول الخليج، (بأسلوب يذكّرنا ببيانات قوى 14 آذار عندنا، حين كانت تفتتح مواقفها الداعية الى نزع سلاح المقاومة بالتشديد على أن إسرائيل عدو يجب ردعه) مع تشديد على إبراز أن قطر تلعب دوراً يضرّ بمصالح العالم (اقرأ الولايات المتحدة الاميركية).

في الدوحة والجهات الإعلامية الدائرة في فلكها، فإن الصورة لا تختلف كثيراً. الخطاب هنا يركز أساساً على محاولة إبراز قوة التحالف بين قطر والإدارة الأميركية. حتى عندما يأتون على مضمون رسائل البريد الإلكتروني الخاصة بسفير الامارات في واشنطن، يقول أنصار الدوحة إنها تعكس سعي أبو ظبي لإحداث ضرر في صورة حلفاء واشنطن، أي قطر، ثم يُكثرون من استضافة عاملين أو باحثين في مراكز دراسات تخضع لنفوذ الادارة الاميركية، وهم يظهرون الشكوك حول دور أميركي في خطوة السعودية والامارات.

مرة جديدة نعود الى المشترك بين الطرفين، وهو استرضاء الجانب الاميركي. وهو مشترك يعكس حقيقة تسليم هذه الدول بأن القرار الفصل يعود الى واشنطن. فهي من يملك السلطة والقدرة على إطلاق الحكم وتنفيذه، ما يجعل أيّ وساطة خليجية أو عربية تقوم بين المتنازعين غير ذات معنى، ما لم تحظَ برعاية الولايات المتحدة أو دعمها. ووساطة الكويت على وجه التحديد باتت تحتاج حكماً الى ضامن، وليس من ضامن في قاموس هؤلاء سوى الولايات المتحدة الاميركية.

في هذا السياق، ليس صدفة أو نوعاً من التسلية أن يسود اعتقاد واسع لدى الجمهور العربي، بأن الحملة تهدف إلى إجبار قطر على دفع حصتها من الأموال الواجب توفيرها للخزينة الاميركية مقابل الحماية والدعم. وحتى الذين يعتقدون أن دفع الاموال بدأ فقط في «قمة النذالة» المنعقدة أخيراً في الرياض، يرون أن قطر لم تقدم على ما فعلته الرياض وأبو ظبي. وبالتالي، فإن واشنطن معنية بتحريك النار من حول الجميع، والتأهب لإطفاء أيّ حريق، شرط الحصول مسبقاً على ثمن كبير.

هذا الاعتقاد يبقى هو الأقرب الى العقل، ليس لأنه لا توجد أهداف أخرى، مثل تعديل طبيعة وآلية الحكم المسيطر على دول مجلس التعاون الخليجي، بل لكون النتيجة المتوخاة أميركياً وغربياً من هذا التعديل هي وضع اليد على المزيد من الثروات العربية الموجودة في أرض الجزيرة العربية، من دون أي ضمانة من قبل أميركا بأنها ستقدر على منع انهيار النظم السياسية القائمة هناك. وعدم وجود هذه الضمانة ليس سببه تمنّع الاميركيين، بل سببه عجز الاميركيين عن القيام بذلك. ومن يعتقد بأن عواصم التاريخ العربي القديم أو المعاصر، في القاهرة وبغداد ودمشق، يمكن أن تلفّها النيران، وتبقى محصورة فيها، فهو مجنون مهما كابر المكابرون!

يبقى السؤال الذي يخصّ الناس، أو من يضع نفسه في خانة المواجهة مع هذه الدول، وكيفية التصرف إزاء حدث ستكون له تداعياته على كل بلادنا وشعوبنا.

ليس من واهم بأن تغييرات نوعية مقبلة على المنطقة. وإذا كانت الانتفاضات أو الثورات أو المؤامرات أو ما شاكل لم تأت بالديموقراطية ولم تحفظ الناس ولا التاريخ في البلدان الملتهبة، فإن من الصعب توقّع خروج دول مدنية وديموقراطية من رحم وحوش القهر القابضين على الجزيرة العربية. ومن يُرِد أن يتّعظ، عليه تمنّي تسويات تمنع احتراق هذه الدول، كي لا تزيد مصائب العرب، لكن، من دون التخلي عن الموقف الصارم بضرورة محاسبة هؤلاء، مثل الآخرين المسؤولين عن ويلاتنا ومآسينا منذ زمن بعيد!

تقرير

انتحاري جديد في قبضة الأمن العام

أكد رئيس الجمهورية ميشال عون أن «لبنان مصمّم على الاستمرار في مواجهة التنظيمات الإرهابية وملاحقة خلاياها النائمة»، وأشار إلى أن «الجيش يواصل ضرباته الجوية والبرية على مواقع هذه التنظيمات ويلحق بأفرادها أفدح الخسائر». وأبلغ الرئيس عون قائد المنطقة الوسطى في الجيش الأميركي، الجنرال جوزف فوتيل، الذي استقبله بعد ظهر أمس في قصر بعبدا في حضور السفيرة الأميركية إليزابيت ريتشارد، أن «العمليات العسكرية الاستباقية التي يقوم بها الجيش والتي تستهدف مواقع التنظيمات الإرهابية، تنفذ بدقة متناهية وبكفاءة عالية». وأوضح أن «ملاحقة الخلايا النائمة ورصد تحركاتها أدّيا قبل يومين إلى اعتقال مجموعة إرهابية كانت تخطط لتنفيذ اعتداءات في أماكن سكنية آهلة، وتبيّن أن من بين أفرادها عنصراً يمنياً».

بدوره، أشاد وزير الداخلية والبلديات نهاد المشنوق بالعملية الأمنية المشتركة التي أحبطت هجوماً انتحارياً في ضاحية بيروت الجنوبية. وقال المشنوق إن «نجاح عملية استباقية منع تفجيراً كان يُعدّه إرهابيون لتنفيذه في ضاحية بيروت الجنوبية، بالتعاون بين الأمن العام وشعبة المعلومات»، معتبراً أن هذا «دليل وبرهان على حرفية الأجهزة الأمنية اللبنانية ومهنيتها العالية، وعلى أهمية التعاون والتنسيق بين مختلف الأجهزة الأمنية».

من جهة أخرى، أصدرت المديرية العامة للأمن العام بياناً كشفت فيه عن توقيف اللبناني (أ. م.) لانتمائه الى تنظيم إرهابي، وأنه اعترف بأنه تعرّف على الإرهابي أسامة منصور عند تلقيه دروساً دينية في مسجد عبدالله بن مسعود في طرابلس، حيث خضع لدورة عسكرية تحت إشراف منصور، التحق على إثرها بمجموعته، وكلف برصد تحركات عناصر وآليات الجيش اللبناني. وبعد معركة باب التبانة، نشط على مواقع التواصل الاجتماعي التي تعرّف من خلالها على عدد من الإرهابيين الموجودين في الرقة وإدلب، وسعى من خلال هؤلاء للذهاب الى سوريا والالتحاق بالجماعات المسلحة. وذكر البيان أن مطلوباً متوارياً عن الأنظار أقنعه بأن «تنفيذ عملية انتحارية في بلاد الكفر له أجر أكبر بكثير من التنفيذ داخل أراضي الدولة الاسلامية، فأخذ يسعى لتأمين حزام ناسف وتواصل مع اللبناني (و. ز.) (الموجود في العراق ويقاتل ضمن صفوف تنظيم داعش الارهابي) الذي أرسل له طريقة صنع المتفجرات ووضعها في حزام ناسف».

وتجدر الإشارة الى أن أفراد الخلية المذكورين في البيان هم غير أعضاء الخلية التي كانت تخطط لاستهداف أحد المطاعم في الضاحية الجنوبية بتفجير انتحاري، والتي تضمّ شخصاً يمنياً جرى توقيفه (راجع «الأخبار» أمس).

(الأخبار)